الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.19

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
13 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ميسكيتا بورجيس ..... (تيمور – ليشتي)

ثم: السيد فاي (نائب الرئيس) ..... (السنغال)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

14-62975 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ٦٥ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (A/69/267 و A/69/271 و A/69/278)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

١ - السيد غاس (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/69/271)، فأشار إلى أن هدف العقد هو توجيه الانتباه إلى التحديات الإنمائية التي تواجهها الشعوب الأصلية حول العالم، واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجتها. وقال إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يعتبر إنجازاً رئيسياً، حيث يضع إطاراً عالمياً للمعايير الدنيا في هذا الصدد. وفيما بذلت الدول الأعضاء جهوداً كبيرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لزيادة إبراز دور الشعوب الأصلية في هذه العملية. ولا تراعي غالبية التقارير القطرية مسألة الشعوب الأصلية مراعاة تامة ولم تتناول المؤشرات بشأن التقدم خصوصيات هذه المجموعات.

٢ - ويمثل العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية أحد نجاحات العقد، وذلك بفضل التعاون الوثيق بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء. كما أن الطلب الذي قُدم للأمين العام في الوثيقة الختامية بإدراج معلومات ذات صلة عن الشعوب الأصلية في تقريره النهائي المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشكل نقطة تقارب مع عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن التنمية المستدامة والشعوب الأصلية.

٣ - وأضاف قائلاً إنه رغم إحراز بعض التقدم في تحقيق أهداف العقد، لا تزال توجد فجوة كبيرة بين الاعتراف الرسمي بالشعوب الأصلية وتنفيذ السياسات على أرض الواقع. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لجعل الشعوب الأصلية جزءاً من الحل وسد هذه الفجوة.

٤ - السيدة كوهونين شريف (نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): عرضت مذكرة الأمين العام بشأن حالة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، الواردة في الوثيقة A/69/278، وذكّرت بأن اسم الصندوق تغير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٨/١٤٩، قائلة إن الصندوق استُخدم لدعم مشاركة ١٠٥ من ممثلي الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي. وعمل مجلس أمناء الصندوق بتنسيق وثيق مع لجنة التنسيق العالمية للشعوب الأصلية من أجل اختيار المستفيدين من المنح التي وزعت بالتساوي بين مناطق الشعوب الأصلية السبع. واتخذ الأمين العام القرارات النهائية بشأن اختيار المستفيدين بناءً على مشورة مجلس الأمناء، وبتطبيق معايير محددة مسبقاً.

٥ - وأضافت قائلة إنه رغم ارتفاع مستوى المساهمات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مقارنة بالأعوام السابقة، من الضروري أن يحصل الصندوق على دعم مطرد ومتزايد من طرف الحكومات والجهات المانحة الأخرى في المستقبل ليؤدي ولايته بطريقة مرضية، بالنظر إلى تزايد الطلبات وتوسع نطاق ولايته. وبعد تقييم الاحتياجات المالية الراهنة للصندوق، أوصى مجلس الأمناء بتحديد هدف تحصيل ١,٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو المبلغ الذي سيمكنه من تلبية ثلث طلبات التمويل المعروضة عليه حالياً.

٦ - السيدة ياسين (البرازيل): قالت، في إشارة إلى الفقرة العاشرة من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، إن البرازيل

لطالما أيدت تصنيف البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية. كما تدعم حكومتها إدراج منظور الشعوب الأصلية ومطالبها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى المستوى الوطني بهدف تعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وحمايتها.

٧ - السيدة تولي - كوربوز (المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الشعوب الأصلية): عرضت تقريرها الأول المقدم إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/69/267، فقالت إن التقرير يقدم لمحة عامة عن إطار حقوق الإنسان المتعلق بالشعوب الأصلية، الذي ينبغي النظر إليه في ضوء مبدأي عدم التمييز والمساواة الأساسيين اللذين تستند إليهما جميع حقوق الإنسان، وفي ضوء الحق الشامل في تقرير المصير. ويحدد التقرير أيضاً الحواجز التي تعوق إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية والتقدم المحرز في هذا الصدد كما يقدم توصيات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وأضافت قائلة إن الالتزامات الدولية فيما يتصل بالشعوب الأصلية قطعت شوطاً طويلاً منذ اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السكان الأصليين والقبليين في عام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧)، التي تبنت نهجاً استيعابياً وإدماجياً. ويشكل واجب الدول في حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها عنصراً أساسياً من التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثمة حاجة إلى التصدي للتمييز، مع ضمان احترام حق الشعوب الأصلية في تحديد واتباع مساراتها الإنمائية الذاتية في نفس الوقت. وبما أن عدم التمييز يكتسي بعداً فردياً واجتماعياً، ينبغي اتخاذ تدابير خاصة ليس لسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئتي الشعوب الأصلية وغير الأصلية من المجتمع فحسب، بل وكذلك لإلغاء الحواجز التمييزية التي تحول دون ممارسة الحق في التنمية وفي السلامة الثقافية أيضاً.

٩ - وأعربت المقررة الخاصة عن أسفها لفشل المجتمع الدولي في استخدام الأهداف الإنمائية للألفية كأداة للقضاء على التمييز وتحقيق المساواة للشعوب الأصلية. ويشكل تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بالشعوب الأصلية عنصراً ضرورياً في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وأضافت أن البرامج التي تمكن الشعوب الأصلية من إعمال حقها في تقرير المصير لأقصى درجة ممكنة تميل إلى التفوق في أدائها على البرامج التي تشرف عليها الدول أو جهات فاعلة خارجية أخرى. وينبغي على الأقل صوغ المبادرات الإنمائية للأطراف الثالثة ضمن إطار القواعد التنظيمية للدولة التي تكفل مشاركة الشعوب الأصلية واحترام حقوقها. كما ينبغي وضع آليات لإنفاذ التزام الشركات بمسؤولياتها، وتوفير سبل الإنصاف عند انتهاك حقوق الشعوب الأصلية، وإيلاء العناية الواجبة للتقييم وتفادي الآثار الضارة، وضمان إجراء المشاورات اللازمة للحصول على الموافقة المسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. ورحبت بمشاركة الشعوب الأصلية في الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وفي منتدى الأعمال وحقوق الإنسان. وتمنت أن تُكفل مشاركة الشعوب الأصلية في دورات الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بإعداد صك ملزم قانونياً ينظم أنشطة الشركات عبر الوطنية، المعتزم إنشاؤه مستقبلا.

١٠ - وأعربت عن قلقها العميق لأن الوضع الخاص للشعوب الأصلية غالباً ما يبقى غير مرئي في الإحصاءات الوطنية. وفي هذا الصدد، رحبت بإدراج ”مُحدِّد هوية الشعوب الأصلية“ في دورة تعداد عام ٢٠٠٠ التي أجريت

في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. وأشارت إلى الحاجة إلى وضع مؤشرات تغطي الجوانب الأساسية لمسار التنمية المحدد ذاتياً، من قبيل حالة لغات الشعوب الأصلية واتجاهاتها، وضمان الحيازة فيما يخص الأراضي والأقاليم والموارد، والاعتراف بالقانون العرفي للشعوب الأصلية ومؤسساتها للحكم الذاتي.

١١ - واستطردت قائلة إن تصميم الخدمات الاجتماعية المناسبة وتقديمها، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة، يشكل عنصراً أساسياً في القضاء على التمييز وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة إضافية في مجال حقوق العمل لحماية أضعف الأفراد والمجموعات. ووجهت الانتباه إلى الوضع الهش للعديد من نساء الشعوب الأصلية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، اللواتي يعملن كخادمات منزليات إما في بلدانهن الأصلية أو كعاملات مهاجرات.

١٢ - ويجب كفالة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية أثناء صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولا يتضمن معظم هذه الأطر بيانات ومقاييس مصنفة تتعلق بتنمية الشعوب الأصلية، مما يهدد بخطر إقصاء الشعوب الأصلية من جهود التنمية ويزيد من تقويض حقوقهم. وحثت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إدراج احترام حقوق الشعوب الأصلية كعنصر من عناصر المساعدة الإنمائية التي تقدمها.

١٣ - وأضافت قائلة إن صياغة أهداف التنمية المستدامة المقترحة وتنفيذها ورصدها تتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي للتصدي للتمييز المستمر ضد الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية وملاءمتها، ومعالجة تطلعات هذه الشعوب لتحقيق تنمية مقررة ذاتياً والمساواة في الاستفادة من نتائج التنمية. وسيتعين في العديد من الحالات بذل جهود متضافرة واتخاذ تدابير خاصة لتحقيق هذا الغرض. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية إدراج وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي يتطلب مراعاة قضايا التنمية المالية والتكنولوجية ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن يتيح تمويل عمليات التنمية والعمليات المتعلقة بقضايا التكنولوجيا أيضاً مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية بفعالية أكبر.

١٤ - السيدة دياز غراس (المكسيك): تساءلت عن كيفية ضمان التنسيق بين مختلف الآليات حتى يتسنى اتخاذ تدابير بشأن الإعلان والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي.

١٥ - السيدة ياسين (البرازيل): قالت إن البرازيل ترحب بتزايد الوعي بمساهمة الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة وبضرورة إدراج تطلعات هذه الشعوب واحتياجاتها في سياسات التنمية. وفي فترة ما قبل عام ٢٠١٥، يجب ألا يغفل المجتمع الدولي طلبات الشعوب الأصلية عند وضع السياسات الوطنية. وسألت المقررة الخاصة عن السبل الممكنة لمساهمة هيئات الأمم المتحدة المعنية بالشعوب الأصلية في ضمان إدراج منظور الشعوب الأصلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - السيدة موليستاد (النرويج): سألت كيف يمكن استخدام آليات الأمم المتحدة الموجودة لضمان تعزيز احترام الإعلان وتنفيذه تنفيذاً تاماً؛ وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها متابعة الالتزام الوارد في الفقرة ٣٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المتعلق بالنظر في سبل تمكين ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها من المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضايا التي تمس الشعوب الأصلية.

١٧ - السيدة كالجيلات (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): طلبت من المقررة الخاصة إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للوثيقة

الختامية للمؤتمر العالمي وتأثيرها على وضع الشعوب الأصلية. وسألت عن التدابير التي ينبغي اتخاذها كخطوة أولى تضمن اتباع نهج أكثر اتساقاً بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تدعم الشعوب الأصلية في مسائل من قبيل التنمية المستدامة وحماية البيئة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتحسين إتاحة الخدمات الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم. كما طلبت الحصول على معلومات محدثة بشأن خطط المقررة الخاصة للزيارات القطرية في عام ٢٠١٥.

١٨ - السيدة كونفاتاناغرن (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يدعم اقتراح المقررة الخاصة بإعداد تقرير مواضيعي عن نساء الشعوب الأصلية وأطفالها. كما يدعم التوصية بأن تنظر الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات وتحدد الخطوات العملية وتضع آليات ومؤشرات التقييم. وسألت عما إذا كان لدى المقررة الخاصة أية توصيات محددة تقدمها بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مختلف كيانات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

١٩ - السيدة تولي - كوربوز (المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الشعوب الأصلية): قالت إن الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي تغطي الشواغل الأساسية للشعوب الأصلية، وذلك بفضل المشاركة النشطة للشعوب الأصلية من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي، وبفضل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء للعمل معها. وقالت إن الشعوب الأصلية وافقت على العديد من المقترحات الواردة في الوثيقة خلال الاجتماع التحضيري العالمي الذي عقد في النرويج في عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بتنسيق عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بالشعوب الأصلية، أي المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وهيئة الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، ومكتب المقررة الخاصة، فإن الآليات الثلاث اجتمعت وشرعت في حوار مع مختلف وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال اجتماعات الدعم المشتركة بين الوكالات، وهو ما مكنها من مناقشة كيفية تقاسم عمل دعم تنفيذ الوثيقة الختامية. وأردفت قائلة إنه أُوصي بتوسيع نطاق ولاية هيئة الخبراء لتشمل رصد تنفيذ الإعلان والوثيقة الختامية، بيد أن الأمر يرجع لمجلس حقوق الإنسان في اتخاذ قرار بهذا الشأن. ويجب أن تتفق الآليات الثلاث على إطار مشترك للأهداف والغايات والمؤشرات لتحليل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع أنه سيتم تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، سيكون لوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة دور مهم في وضع مؤشرات مناسبة تتعلق بكيفية تحقيق رفاه الشعوب الأصلية.

٢٠ - واستطردت قائلة إنه بدون بيانات مفصلة سيكوم من الصعب التصدي للفقر المدقع بين صفوف الشعوب الأصلية. ففي بعض البلدان حيث تراجع الفقر المدقع، لم تُعر الشعوب الأصلية اهتماما كافيا، مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر لديها. ولكن هذه النتائج لا تظهر البتة في التقارير القطرية، بسبب عدم وجود بيانات مصنفة. وقد أفاد برنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن البيانات المصنفة كثيرا في التعرف على جيوب الفقر المدقع وتحديد نوع الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

٢١ - وفيما يتعلق بجعل الخدمات الاجتماعية أكثر استجابة لاحتياجات لشعوب الأصلية، أشارت إلى اعتماد نهج مشترك بين الثقافات في أمريكا اللاتينية. وفي حين أن عددا كبيرا من المجتمعات المحلية توجد في مناطق نائية جدا ولا تتاح لها مرافق صحية، اختارت بعض مجتمعات الشعوب الأصلية عدم استخدام المستشفيات لكونها غير ملائمة ثقافيا. وينبغي للدول التي اعتمدت نهجا مشتركا بين الثقافات لتحديد المعوقات الثقافية وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية أن تنشر أفضل ممارساتها في هذا الصدد.

٢٢ - واعترفت بأن هذا الوضع بعيد عن الوضع المثالي، مُشددة على أهمية تسليط الضوء على أفضل الممارسات بهدف تحسين إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك أشارت إلى أن برامج التنمية تحقق نجاحاً أكبر عندما تتمكن الشعوب الأصلية من العمل بمزيد من النشاط مع الحكومات.

٢٣ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بحماية حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه من خلال تعاونه الإنمائي مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد وعمله مع الأمم المتحدة. ويتجسد هذا الالتزام في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة عمله بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، المعتمدين في عام ٢٠١٢. ويصنف صك الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية حقوق الشعوب الأصلية على وجه التحديد كأهداف للتعاون الخارجي؛ وفي إطار التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي، حُدد الدعم المقدم للشعوب الأصلية كمسألة شاملة واعتُبر في نفس الوقت هدفا في حد ذاته أيضاً. ويعكف الاتحاد الأوروبي على استعراض سياساته للشعوب الأصلية لضمان امتثالها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وستُدرج الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي في هذا الاستعراض أيضاً.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتركيز الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي على العمل، ولا سيما في أحكامها المتعلقة بخطة العمل على نطاق المنظومة والالتزامات التي تنطوي عليها بشأن مشاركة الشعوب الأصلية وتنفيذ الإعلان، مستعينة في ذلك بآليات الأمم المتحدة القائمة. ومن شأن التبني الواسع النطاق للوثيقة نتيجة لمشاركة الشعوب الأصلية في وضعها أن يؤدي دوراً جوهرياً في تنفيذها. وبما أن احترام حقوق الشعوب الأصلية يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة، سيكون من المهم إدراج قضايا الشعوب الأصلية ومشاركتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - وقال إن تقاليد الشعوب الأصلية ومعارفها تسهم إسهاماً كبيراً في التراث الثقافي العالمي. وأشاد بالمدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية، الذين تعرضوا في الكثير من الأحيان للمخاطر والقمع. ودعا إلى زيادة الجهود المبذولة لمكافحة التمييز بجميع أشكاله، مشيرا إلى أن عدداً كبيراً من الشعوب الأصلية يواجه أشكالاً متعددة من التمييز. وأعلن عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتشديد الوثيقة الختامية على الحاجة إلى مواصلة معالجة مسألة العنف ضد نساء الشعوب الأصلية وأطفالها.

٢٦ - وأشار إلى الحاجة لأدوات عملية وإلى تقديم لمحة عن أفضل الممارسات بهدف التغلب على التحديات بطريقة فعالة ومنهجية. وعليه، أعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي لتزايد عدد المبادرات التي تشارك فيها الوكالات الحكومية والشعوب الأصلية لإعداد مواد توجيهية وأدوات عملية لاتخاذ إجراءات وقرارات مستنيرة. وأعلن أيضا عن دعم الاتحاد الأوروبي لمشروع لمنظمة العمل الدولية يهدف إلى وضع إطار رصد يستند إلى الإعلان.

٢٧ - السيد سوبير (فنلندا): تحدث باسم بلدان الشمال، فقال إن بلدان الشمال تعلق أهمية بالغة على حق الشعوب الأصلية في المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا التي تعنيها وتتطلع إلى أن يقدم الأمين العام

مقترحات في هذا الصدد. وبما أن منظمات ومؤسسات الشعوب الأصلية ليست منظمات غير حكومية، فلا يمكنها حضور معظم اجتماعات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك برلمانات شعب السامي في السويد وفنلندا والنرويج. بيد أن حكومة غرينلاند يمكنها التحدث باسمها في المسائل التي تهمها، وفقاً لترتيب الحكم الذاتي.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن بلدان الشمال تشيد بالتنسيق بين عمل المقررة الخاصة وهيئة الخبراء والمنتدى الدائم بهدف تجنب الازدواجية في العمل وتحقيق التآزر في الجهود. كما تعتزم المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن استعراض هيئة الخبراء لضمان أن هذه الأخيرة تعزز الامتثال للإعلان بفعالية أكبر.

٢٩ - ومن الضروري مراعاة حقوق الشعوب الأصلية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن خلال نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، ينبغي الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، مع مكافحة التهميش والتمييز في الآن ذاته. كما تدعم بلدان الشمال العمل الذي يضطلع به الأمين العام من أجل وضع خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن الشعوب الأصلية، التي ينبغي أن تشمل تعبئة الموارد المالية والفنية على النحو الوارد في الإعلان.

٣٠ - السيدة يونغ (بليز): تحدثت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة الكاريبية تؤكد من جديد دعمها للإعلان، ولا سيما المبدأ الأساسي المتمثل في عدم التمييز. ولدى منطقة بحر الكاريبي تاريخ راسخ في مجال التعايش السلمي بين مختلف مجتمعاتها المتعددة الأعراق والثقافات. وقد أسهمت الشعوب الأصلية ولا تزال تسهم إسهاما كبيرا في رفاه بلدان جماعة الكاريبي. ويمكن للعالم أن يتعلم الكثير من ممارساتها فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم عمل المنتدى الدائم، ولا سيما في مجال جمع البيانات وتحليلها.

٣١ - وأكدت أن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية حققت تقدماً كبيراً في ضمان تمثيل متساو للشعوب الأصلية والقبلية في الحكم وصنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. واعتمدت نهجاً تعاونياً وتشاركياً في وضع الخطط والبرامج والسياسات الوطنية، وهي تعكف على استعراض التشريعات الوطنية المتعلقة بالمؤسسات القضائية وغيرها من المؤسسات الممثلة للشعوب الأصلية. وفي سياق صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تعمل بلدان الجماعة الكاريبية، بالتشاور مع الشعوب الأصلية، على تحديد الممارسات التقليدية وممارسات تنظيم المشاريع وتطويرها بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي. وهي تؤكد من جديد التزامها بتوفير برامج اقتصادية واجتماعية تستهدف زيادة رفاه الشعوب الأصلية، مع التركيز بوجه خاص على تمكين النساء والشباب. ومن أجل تجاوز حواجز العزلة الجغرافية التي ساهمت في تهميش بعض الشعوب الأصلية، تعمل بلدان جماعة الكاريبي على زيادة إتاحة خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات النوعية الجيدة لمجتمعات الشعوب الأصلية من خلال إنشاء عيادات متعددة التخصصات ومدارس في المناطق النائية.

٣٢ - وتكرر الجماعة الكاريبية النداءات بأن تزيد الحكومات وغيرها من الجهات المانحة دعمها لصندوق التبرعات ولولايته الموسعة. وقد كان للصندوق دور أساسي في تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة في المداولات التي تجري على المستوى الدولي بشأن قضاياها.

٣٣ - السيدة هيوانبولا (أستراليا): قالت إن حكومتها تؤكد من جديد أهمية المشاركة الكاملة والفعلية للشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تعنيها، وترحب بإشراك هذه الشعوب في العمليات التحضيرية للمؤتمر العالمي. وهي تدعو كافة الدول الأعضاء

إلى ضمان مراعاة الشعوب الأصلية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٤ - ومضت قائلة إن أستراليا ترحب بالالتزامات بتكثيف الجهود الرامية لمكافحة العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية، ولا سيما منها الفئات المتضررة من الأشكال المركبة للتمييز مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك يؤيد بلدها بقوة الالتزام بتمكين نساء الشعوب الأصلية وفتياتها الوارد في الوثيقة الختامية، ولا سيما في ضوء الدور الحاسم الذي تؤديه نساء الشعوب الأصلية وفتياتها في التنمية المستدامة لمجتمعاتهن وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

٣٥ - وأضافت أن القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء الأسترالي بإدراج المسؤولية عن شؤون الشعوب الأصلية ضمن مهام وزارته يعكس التزام بلدها بالمحافظة على حقوق الشعوب الأصلية الأسترالية وسكان جزر مضيق توريس وتحسين إشراكهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وقد وضعت حكومتها مؤخراً استراتيجية للنهوض بالشعوب الأصلية، تبلغ كلفتها ٤,٨ بلايين دولار، وتركز على التعليم والعمالة وبناء مجتمعات أكثر أمنا بهدف تحسين نوعية حياة الشعوب الأصلية للبلد، كما تعمل في شراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الصناعي ومقدمي الخدمات من أجل تحقيق هذه الأولويات. وأنشأت أيضاً مجلسا استشاريا للشعوب الأصلية في عام ٢٠١٣. وتسعى الحكومة إلى الاعتراف دستورياً بسكان جزر مضيق توريس، مما سيُسفر عن الإقرار بمكانتهم كسكان البلد الأوائل، وستتطلب هذه العملية الحصول على دعم أغلبية الجماهير في استفتاء وطني.

٣٦ - السيد فوروبييف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي واحد من البلدان التي كانت وراء مبادرة إعلان العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وحقق على مدى العقد إنجازات مهمة في تشجيع التجارة والمهن التقليدية للشعوب الأصلية وتلبية احتياجاتهم في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والموارد، من خلال اعتماد سياسات حكومية. وخلال تلك الفترة، انخفض معدل وفيات الرضع في صفوف الشعوب الأصلية إلى حوالي ٢٣ في المائة وارتفع عدد السكان من الشعوب الأصلية وانخفضت نسبة البطالة بمقدار ٥٦ في المائة. ووفقاً لتعداد عام ٢٠١٠، وُفر التعليم الأكاديمي بتسع وثلاثين لغة ودرست ٥٠ لغة من لغات شعوب الاتحاد الروسي كمواضيع أكاديمية.

٣٧ - وقال إن حكومته ترى ضرورة قيام كل بلد تقيم على أرضه شعوب أصلية بخلق ظروف تشعر في ظلها الشعوب الأصلية بالتقدير ولا تخشى فيها على مستقبلها وتتمكن من نقل معارفها إلى الأجيال الفتية والمحافظة على ثقافتها وتقاليدها وعاداتها ولغاتها الأم. وهي تأسف لكون الاقتراح الداعي إلى إعلان عقد دولي ثالث للسكان الأصليين في العالم لم يلق الدعم العام، ولم يُدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وينبغي للدول الأعضاء أن تعود إلى هذه المسألة بعد الانتهاء من تحليل نتائج العقد الحالي.

٣٨ - وأعلن عن ترحيب حكومته بقرار المقررة الخاصة التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للشعوب الأصلية، ولا سيما في سياق الحق في التنمية. وينبغي أن تراعي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مصالح جميع فئات المجتمع، بما فيها الشعوب الأصلية، وينبغي أن تستند إلى أفضل الممارسات القائمة. ولدى الاتحاد الروسي بالفعل أساس قانوني متين لضمان حقوق الشعوب الأصلية، تمشياً مع المعايير الدولية، وهو أساس يجري تحديثه باستمرار. وإنه مستعد لتقاسم خبرته في مجال التنمية المستدامة للشعوب

الأصلية، بما في ذلك أثناء عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - السيد رودريغس هيرنانـدس (كوبـا): قـال إنـه تم إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية على مدى العقد، بيد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لبلوغ أهدافه الخمسة. وينبغي أن تنفذ هذه الأنشطة ضمن إطار الإعلان والصكوك من قبيل الاتفاقية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩). وحث المجتمع الدولي على الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في المساواة وتقرير المصير وحقها في المحافظة على مؤسساتها وثقافاتها وتقاليدها، في مأمن من العنصرية والتمييز، مشيراً إلى أنها لا تزال تعاني من العنف والتهميش وسرقة أراضيها وإعادة التوطين القسري.

٤٠ - وأضاف أن لجميع الثقافات الحق في الحفاظ على عاداتها التقليدية المتأصلة في هويتها. وفي هذا الشأن، تدعم كوبا حق الشعوب الأصلية لمنطقة الأنديز في ممارساتها التقليدية، بما فيها مضغ أوراق الكوكا، وتؤكد من جديد دعمها لحق دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الدفاع عن تلك التقاليد وحمايتها.

٤١ - وينبغي أن تحمي الوثيقةُ الختامية للمؤتمر العالمي والإعلان المنبثقُ عنه حقوقَ الشعوب الأصلية في تقرير المصير وحرية اختيار المركز السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووجه الانتباه إلى إعلان هافانا الذي وقعه أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي أقر بالمساهمة الكبيرة للشعوب الأصلية في العالم وشدد على الحاجة إلى اتخاذ خطوات لحماية الملكية الفكرية لهذه الشعوب.

٤٢ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها أجرت مشاورات دورية مع الزعماء القبليين بشأن السياسات التي تمس أفراد القبائل. وخلال المشاورات التي نظمتها حكومتها للزعماء القبليين والمنظمات غير الحكومية قبل انعقاد المؤتمر العالمي، حدد المشاركون من الشعوب الأصلية عدة مجالات ذات أولوية لتتخذ الأمم المتحدة تدابير بشأنها في المستقبل، وهي مجالات يسرُّ الولايات المتحدة أن ترى إبرازها في الوثيقة الختامية باعتبارها مجالات لأنشطة المتابعة. ويجب أولاً تطوير سبل أكثر فعالية لمنع العنف والتمييز ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية والتصدي لهما. ولذا ترحب حكومتها باقتراح أن تنظر لجنة وضع المرأة في مسألة تمكين نساء الشعوب الأصلية. وثانياً، ينبغي أن ترصد الأمم المتحدة وتقيم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ الإعلان؛ وفي هذا الصدد، ينبغي بحث إمكانية تعديل ولاية هيئة الخبراء أو تركيبتها. وثالثاً، ينبغي توسيع نطاق الترتيبات القائمة لمشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، لكونها غير مُرضية. ورابعاً، ينبغي مواصلة الجهود الرامية لمعالجة مسألة إعادة الرفات البشرية والممتلكات المقدسة أو ذات الأهمية الثقافية.

٤٣ - وأضافت قائلة إن حكومتها لا توافق على التوصية المقدمة في تقرير الأمين العام (A/69/271) والداعية إلى إعلان عقد دولي ثالث للشعوب الأصلية في العالم. وبينما توافق على العديد من التوصيات بشأن الاعتراف بأشكال الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية وتعزيزها وضمان المشاركة الفعالة لهذه الشعوب في الأمم المتحدة، فهي لا ترى أن العقد الثالث سيكون أجدى سبيل لبلوغ هذه الأهداف. ويمهد تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، إلى جانب إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، السبيل لاتباع نهج نشط يستهدف تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها ومعالجة احتياجاتها وشواغلها.

٤٤ - وعلى المستوى الوطني، قامت الولايات المتحدة بتسوية مظالم تاريخية مهمة تتعلق بالتمييز وسوء إدارة الصناديق والأراضي الاستئمانية للقبائل ومواردها من قبيل الحق في المياه. وتتطلع إلى حقبة جديدة من الشراكة مع شعوبها الأصلية.

٤٥ - السيدة ياغوتشي (اليابان): قالت إن حكومتها تواصل جهودها لتعزيز حقوق شعب الآينو الأصلي الذي يعيش في جزيرة هوكايدو وشمال اليابان من خلال المجلس الاستشاري للسياسات المستقبلية المتعلقة بالآينو ومجلس تعزيز السياسات المتعلقة بالآينو. وهي بصدد تنفيذ مشروعين رئيسيين اقترحهما المجلس الاستشاري. ويتمثل المشروع الأول في تهيئة الفضاء الرمزي للوئام الإثني في هوكايدو، المقرر إكماله في عام ٢٠٢٠، الذي سيكون مركزاً وطنياً للمحافظة على ثقافة الآينو وإعادة إحيائها لصالح الأجيال المقبلة. وأما المشروع الثاني فيتمثل في دعم ومواصلة تنفيذ التدابير الرامية لسد الفجوات في الدخل والتعليم بين أفراد شعب الآينو الذين يعيشون خارج هوكايدو والمواطنين اليابانيين الآخرين. ويجري إنشاء نظام لتحديد هوية أفراد شعب الآينو الذين يحق لهم الاستفادة من تدابير من قبيل برنامج المنح الدراسية لشباب الآينو وتقديم خدمات المشورة في المحاكمات. وستواصل حكومتها العمل على نحو وثيق مع شعب الآينو لبلوغ مجتمع يحترم التنوع من خلال اتخاذ تدابير مختلفة في مجال السياسة العامة يقترحها المجلس الاستشاري.

٤٦ - السيدة دياس غراس (المكسيك): قالت إن المكسيك بذلت جهوداً حثيثة لضمان مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية طيلة العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي، بما يشمل المشاركة في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية. ورغم كون هذه الوثيقة لا تعكس جميع تطلعات الشعوب الأصلية، ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء، على مدى العامين المقبلين، عمل مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة جنباً إلى جنب على وضع خريطة طريق لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية وتحديد الأولويات والميزانيات والأنشطة. وينبغي إشراك الشعوب الأصلية في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تكون قضايا الشعوب الأصلية موضوعاً شاملاً في هذه الخطة، مع التشديد على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات الضعيفة والحد من اللامساواة.

٤٧ - وأضافت قائلة إنه ينبغي وضع آليات لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة في عمل الأمم المتحدة بمركز مغاير لمركز المنظمات غير الحكومية. ودعت مجلس حقوق الإنسان إلى استعراض ولاية هيئة الخبراء لتمكينها من مساعدة الدول الأعضاء على رصد تنفيذ الإعلان وتقييمه وتحسينه. كما ينبغي مواءمة الخطة الدولية مع الأولويات الوطنية، وتبادل أفضل الممارسات، وتشجيع التعاون بين وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وتلتزم المكسيك بضمان استشارة الشعوب الأصلية بشأن المسائل التي تمسها، وتعزيز الحوار القائم على الاحترام والنية الحسنة والحوار بين الثقافات، بهدف القضاء على أوجه اللامساواة في مجالي الإدماج الاجتماعي والعدالة.

٤٨ - السيدة سولورسانو أرياغادا (نيكاراغوا): قالت إن الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي كانت ثمرة حوار مفتوح وشامل وبناء بين الدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية. وتوسعت مفاهيم التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي لتشمل مبدأ ''العيش الكريم''، من خلال تشجيع التعددية الثقافية والوئام داخل المجتمع ومع الطبيعة. وأشارت إلى أن نيكاراغوا أنشأت نظاماً للرعاية الصحية والتعليم يعكس الرؤية الثقافية للشعوب الأصلية. وهي فخورة بجذورها التي ترجع إلى الشعوب الأصلية والأفريقية؛ وأضافت أن حكومتها اتخذت منذ عام ١٩٧٩ خطوات مهمة لعكس

الإقصاء التاريخي للشعوب الأصلية من عملية صوغ السياسات العامة وتنفيذها. وتتمتع الشعوب الأصلية الآن بالحكم الذاتي وتتجسد أولوياتها في السياسة العامة الوطنية.

٤٩ - وقد كان من ضمن التحديات الكبيرة ضمان تمتع مجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي بالملكية الجماعية لأقاليم أجدادها. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤، ملّكت حكومتها ٢٢ إقليماً من أقاليم الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وانطوت هذه العملية على إعادة حوالي ٣٠ في المائة من مجموع أراضي البلد. وستواصل الحكومة العمل على حماية الأراضي المشتركة والمحميات الطبيعية بالتعاون مع الحكومات الإقليمية للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٠ - وترى حكومتها أنه ينبغي منح الشعوب الأصلية مركزاً منفصلاً عن مركز المنظمات غير الحكومية يمكنها من المشاركة على وجه أكمل في عمل الأمم المتحدة. كما ينبغي مراعاة حقوقها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومواءمة التشريع المحلي وفقاً لروح الإعلان.

٥١ - السيد كاباكتولان (الفلبين): قال إن حكومته تؤيد الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي؛ ولا سيما دعوة مجلس حقوق الإنسان لاستعراض ولاية هيئة الخبراء، كما تدعم وضع خطة عمل على نطاق المنظومة. وحث مجموعات الشعوب الأصلية ومنظماتها على العمل مع السلطات الحكومية في روح من التعاون، وتلك أنجع وسيلة لتعزيز حقوقها وتفعيل إمكاناتها من أجل التنمية. ويجب مراعاة احتياجات الشعوب الأصلية وحقوقها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً لكون المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية جزءاً لا يتجزأ من بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي تصنيف المؤشرات المتعلقة بهذه الأهداف إلى أقصى حد ممكن. وسيسهم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتطلعاتها إسهاما كبيرا في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها مكفولتان بموجب الدستور والقانون. ويعترف قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٧٩ بحق هذه الشعوب في تقرير المصير وفي ممتلكات أجدادها وفي قابلية تطبيق القوانين العرفية التي تحكم حقوق الملكية والتنمية. ويجب الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية على كل مبادرة يمكن أن تؤثر فيها، بما يشمل المشاريع المضطلع بها قرب أراضي أجدادها أو عليها. وتتجسد هذه الحماية في مشروع القانون الأساسي لبانغسامورو الذي نتج عن المفاوضات السلمية مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير. ويُنشئ القانون أيضاً كياناً سياسياً لشعوب البانغسامورو ويقضي باتخاذ تدابير لتعزيز حقوقها وحمايتها، بما فيها الحق في الألقاب الأصلية وعادات الشعوب الأصلية وتقاليدها، والحق في نظام قضائي وهياكل سياسية، والحق في التقاسم العادل للإيرادات المتأتية من موارد أراضي أجدادها، والحق في الموافقة المستنيرة، والحق في المشاركة السياسية وفي الحصول على الخدمات الأساسية، وحرية الاختيار فيما يتعلق بالهوية. كما ينص القانون على استحداث نظام جامعي قبلي ولجنة للمحافظة على التراث الثقافي لهذه الشعوب، ومكتب لمراقبة النظام القضائي القبلي. وكان هذا القانون ثمرة مشاورات شاملة وحوار بناء مع الشعوب الأصلية والوكالات الحكومية الوطنية والمحلية، بما فيها اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية.

٥٣ - السيدة فرانسيشي (بنما): قالت إن ١٢ في المائة من سكان بنما هم من الشعوب الأصلية، وينتهج البلد سياسة لشؤون الشعوب الأصلية منذ عام ١٩٥٧. وطور على مر السنين نظاماً من المناطق الخاصة، المعروفة باسم

كومار كاس (comarcas)، التي أنشئت لتستخدمها الشعوب الأصلية حصراً. وتوجد حالياً خمس وحدات ''كومار كاس'' إقليمية، تؤوي كل وحدة منها خمس جماعات عرقية مختلفة وتمثل مجتمعة ٢٨ في المائة من الإقليم الوطني. وتتمتع جماعتان أخريان بالحماية بموجب إجراء خاص يكفل الملكية الجماعية لأراضي الشعوب الأصلية الواقعة خارج الكومار كاس.

٥٤ - وأردفت قائلة إن بنما اتخذت عددا من التدابير لكفالة المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار. وتشمل سياساتها المتعلقة بالشعوب الأصلية الاعتراف بالسلطات التقليدية والتقاليد؛ وإقامة آليات للتشاور تصون مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يخص استخدام الموارد الطبيعية في الكومار كاس؛ واعتماد التعليم المتعدد الثقافات بلغتين في قرى السكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية؛ وإنشاء نيابة وزارة شؤون الشعوب الأصلية، التي من المقرر رفع مستواها عما قريب لتصبح وزارة كاملة.

٥٥ - ومع أن تشريع بنما لقي استحسان خبراء الأمم المتحدة باعتباره واحداً من التشريعات الأكثر تقدماً فيما يتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها، تدرك حكومتها أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولذلك عقدت سلسلة من الموائد المستديرة في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لوضع خطة تنمية من أجل الشعوب الأصلية في البلد. وشاركت مجالس الشيوخ والمجالس العامة لمختلف أقاليم الشعوب الأصلية في هذه العملية، كما شارك فيها أصحاب مصلحة آخرون، ويسَّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الاجتماعات. وتركز الخطة التي أعقبت ذلك على ثلاثة مجالات هي: السياسات والتشريع، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية. وتبرهن الخطة، إلى جانب الإطار القانوني للبلد، على أن حكومتها ليست ملتزمة بضمان احترام هوية الشعوب الأصلية وحقوقها فحسب، بل وكذلك قدرتها على تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي سيحسن نوعية حياتها ويزيد الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه في تنمية البلد.

٥٦ - السيدة لو أ. نجوي (سورينام): قالت إن سكان سورينام هم الأكثر تنوعاً من الناحيتين العرقية واللغوية في أمريكا الجنوبية. وهي تضم أكثر من أربع مجموعات مختلفة من الشعوب الأمريكية الهندية وست قبائل من المارون، وهي ذرية الأفارقة الذين حرروا أنفسهم من العبودية خلال الاستعمار، وأقامت كلها مجتمعات في المناطق الداخلية لسورينام وفقاً لعاداتها وتقاليدها. وقالت إن عدم التمييز والمساواة مترسخان بقوة في الدستور، واحترام التنوع الثقافي والتعايش السلمي هما من الخصائص المميزة لمجتمع سورينام.

٥٧ - وتولي حكومتها قيمة للتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية والقبلية كوسيلة للمحافظة على مشاركتها في صياغة السياسات العامة وتأمين بيئة تعاونية والثقة المتبادلة. وتحتل مسألة الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية والقبلية مقدمة جدول الأعمال الوطني. وتعهدت حكومتها، في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بمعالجة قضية رسم حدود الأرض. وعقد مؤتمران في هذا الإطار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وسيعقد مؤتمر ثالث في الوقت المناسب. وكان الهدف من هذه المؤتمرات استبصار المسألة استنادا إلى قاعدة عريضة تكفل التوصل إلى حل توافقي للمسألة.

٥٨ - وقالت إن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل الشعوب الأصلية سيكتسي أهمية بالغة من الآن فصاعدا. وأضافت أن الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي شددت على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة، واعترفت بالمساهمة المهمة للمعارف والممارسات التقليدية في المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه

المستدام، سعياً لتحسين الرفاه وسبل العيش المستدامة. ولذلك أكدت أن المناقشات الدائرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشمل وضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في سياسات وبرامج التنمية المستدامة فيما يخص الشعوب الأصلية. وأشارت إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتضمن تلك المؤشرات، وأن الفرصة سانحة للمجتمع الدولي الآن لتصحيح هذا الإغفال.

السيد فاي (السنغال) نائب الرئيسة، تولى الرئاسة.

٥٩ - السيدة ميخيا فليس (كولومبيا): قالت إن الدستور يلزم الدولة في كولومبيا بالاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي للأمة وحمايته، وبالتالي فإن حماية حقوق الشعوب الأصلية وحرياتها تكتسي أهمية حاسمة. وتمثل الشعوب الأصلية في كولومبيا التي يبلغ عددها ١,٣ مليون شخص نسبة ٣,٣٦ في المائة من السكان، وتنحدر من ١٠٦ شعوب مختلفة وتمثل تراثاً تاريخياً قيماً للغاية. وقد أشادت المقررة الخاصة في عام ٢٠٠٩ بالإطار القانوني والمؤسسي الذي وضع لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها باعتباره نموذجاً يجدر الاحتذاء به. ويتألف هذا الإطار من خمسة مكونات رئيسية هي: تخصيص مقاعد برلمانية لممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية؛ والاعتراف بسلطات الشعوب الأصلية رسمياً؛ وحصول الشعوب الأصلية على سندات الملكية الجماعية لأراضي أجدادها؛ وإيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية في البرامج الصحية والتعليمية والثقافية، على أساس الاعتراف بعاداتها واستخدام لغاتها في الأقاليم الخاصة بكل منها؛ ووضع آليات محددة لضمان التشاور المسبق مع الشعوب الأصلية وحقها الأساسي في المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك نفذ مكتب نائب رئيس الجمهورية برنامج تنمية خاصا يهدف إلى ضمان جميع الحقوق الأساسية والجماعية للشعوب الأصلية.

٦٠ - وشددت على أهمية الإعلان بالنسبة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، وعلى الإسهام القيِّم للمؤتمر العالمي في إقامة حوار بناء وتبادل المعارف والخبرات بشأن إعمال هذه الحقوق. وقال إن من الضروري إدراج هذه الشواغل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦١ - السيد وانغ هاو (الصين): قال إن الشعوب الأصلية، بتاريخها العظيم وإنجازاتها الباهرة، أسهمت إسهاماً فريداً في المجتمع البشري، بيد أن العديد منها يتعرض لسلب الأراضي والاعتداء على لغاتها وثقافتها، وتُترك على هامش المجتمع حيث تعاني الفقر والتمييز. وأضاف أن وفده يود توجيه الانتباه أولاً إلى أن صون حق الشعوب الأصلية في الحياة والتنمية هو شرط مسبق لإعمال حقوقها الأخرى؛ ويجب إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للحد من فقر مجتمعات الشعوب الأصلية وتنميتها الاقتصادية، بما يتيح لها فرص العمل والتعليم والصحة والإسكان. وثانياً، ينبغي أن تُظهر البلدان المعنية إرادة سياسية لتنفيذ الوثيقة الختامية والإعلان على نحو فعال؛ كما ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة دورها في التقييم والإشراف، وتحث البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على ضمان إدماج الشعوب الأصلية في المجتمع وحماية حقوقها وحرياتها الأساسية على نحو أفضل. وثالثاً، ينبغي أن تتجسد حقوق الشعوب الأصلية وشواغلها بالكامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد ضرورة الاستفادة من فرصة المفاوضات بشأن هذه الخطة لرد المظالم التاريخية التي عانتها الشعوب الأصلية. وينبغي الاعتراف في الوقت ذاته بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه في التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وأخيراً، يجب التمييز بين مصطلحي السكان الأصليين والشعوب الأصلية. إذ إن مفهوم الشعوب الأصلية أفرزه التاريخ الاستعماري، وليس لجميع البلدان شعوب أصلية داخل حدودها. ومن شأن الخلط بين المفهومين أن يؤثر

سلباً على تنفيذ الإعلان ويقوض الآفاق على المدى الطويل لقضية الشعوب الأصلية.

٦٢ - السيد ميلوبي (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ المساواة وعدم التمييز، التي أعيد التأكيد عليها في دستورها. وقد حددت حكومته أولويات ووفرت موارد للأجل المتوسط (٢٠١٤-٢٠١٩) وما بعده في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل وكفالة السلامة والأمن للشعوب الأصلية التي كانت محرومة في السابق. وفي إطار برنامجها لتوزيع الأراضي، الذي يهدف إلى تشجيع التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، فضلا عن المساهمة في العدالة الإصلاحية، وزعت حكومته ٩,٤ ملايين هكتار من الأراضي على حوالي ٢٥٠٠٠٠ مستفيد. ومشروع القانون المتعلق بالشؤون التقليدية وشؤون الشعوب الأصلية، الذي أعد بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، معروض الآن على البرلمان؛ وهو ينص على الاعتراف بالشعوب الأصلية وبزعمائها وهياكلها، وتمثيلها في المنتديات التقليدية ومشاركتها في المجالس البلدية، ومن شأنه تحقيق تطلعاتها إلى أن يعترف القانون بحقوقها الجماعية.

٦٣ - وأردف قائلا إن جنوب أفريقيا أحرزت تقدماً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمجتمعات القبلية. وأعيد النظر في قانون أراضي السكان الأصليين لعام ١٩١٣ من أجل رد مظالم الماضي وضمان تعميم الفائدة على كافة المجتمعات التي كانت محرومة في السابق. ومن المهم عند جبر مظالم الماضي اعتماد نهج الحق في التنمية الذي يكفل الإعمال التدريجي للحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنشأت حكومته مجلس اللغات لعموم جنوب أفريقيا، ليتولى تطوير جميع لغات الشعوب الأصلية وتشجيع استخدامها، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به في هذا المجال. وأكد التزام حكومته بالعمل مع الشعوب الأصلية والمجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات التي لا تزال قائمة، بيد أنه شددت على أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن ضمان حماية حقوق جميع السكان المقيمين داخل حدودها.

٦٤ - السيد محمد (غيانا): قال إن الشعوب الأصلية قطعت شوطاً طويلاً في غيانا - من الإهمال والتهميش إلى الاعتراف بمركزها التاريخي كسكان غيانا الأوائل - وهي الآن شريكة الحكومة في تنمية البلد. وتشدد القوانين والسياسات الوطنية لغيانا على المساواة بين جميع السكان، وتحظر صراحة التمييز على أساس عرقي أو جنسي أو ديني. وينص الدستور على الحق المحدد للشعوب الأصلية في حماية لغاتها وتراثها الثقافي وطريقة حياتها وحفظها ونشرها. وغيانا واحدة من البلدان القلائل التي سنت تشريعات محددة تحمي حقوق الشعوب الأصلية قبل اعتماد الإعلان. فقانون الهنود الأمريكيين رقم ٦ لعام ٢٠٠٦ ينص على حماية الحقوق الجماعية لقرى الهنود الأمريكيين ومجتمعاتهم، كما يشجع الحوكمة الرشيدة والحق في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تمثل الشعوب الأصلية في خمس هيئات دستورية أنشئت لإتاحة سبل الانتصاف في المحاكم من انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة. وتشارك حكومته بنشاط في المنتدى الدائم وتواصل، باعتبارها عضواً في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، دعم العمل الذي يستهدف التصدي لأوجه التفاوت التي تعاني منها الشعوب الأصلية.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن تهيئة بيئة تمكينية للحوار تكتسي أهمية أساسية في تعميم مراعاة أهداف الشعوب الأصلية والتحديات التي تواجهها، تمشياً مع مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقد ساعد الحوار البناء والتعاون بين

السلطات الوطنية وزعماء الشعوب الأصلية على إقامة شراكة بين الحكومة والشعوب الأصلية، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات حددتها الشعوب الأصلية كمجالات ذات أولوية. ويحتل أبناء الشعوب الأصلية مناصب قيادية في الجهازين التشريعي والتنفيذي للحكومة، وكذلك على الصعيد الإقليمي وصعيد القرى. وقد مكن القانون المتعلق بحق الشعوب الأصلية في اختيار زعمائها على صعيد القرى من تعزيز نظم الحكم في البلد طبقاً لمبدأ تقرير المصير.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن وعورة تضاريس غيانا وكون مجتمعات الشعوب الأصلية تعيش في أماكن نائية طرحا صعوبات أمام توفير الخدمات الاجتماعية. بيد أنه، ولضمان عدم تخلف الشعوب الأصلية عن الركب في العصر الرقمي، ستقام مرافق معلوماتية عما قريب في ١٠٠ مجتمع محلي. ومن أجل التصدي للبطالة وغياب فرص النهوض بالاقتصاد، وظفت وزارة شؤون الهنود الأمريكيين أيضا حوالي ١ ٣٠٠ شاب من ١٦٠ مجتمعا من مجتمعات الهنود الأمريكيين في مشاريع للبناء وتركيب الألواح الشمسية وشق الطرق، صُممت لضمان بقاء المهارات والمعارف المكتسبة في القرى. وقال إنه يجري أيضا توفير تمويلات لمشاريع تهدف إلى جعل المجتمعات المحلية أقدر على البقاء اقتصاديا. وأضاف أن حكومته تعترف بالدور المباشر للشعوب الأصلية في حماية البيئة الطبيعية، وبإسهامها في ذلك، وتظل ملتزمة بتوزيع التمويلات الواردة المخصصة للغابات السليمة بطريقة تفيد الاقتصادات القروية وتعزز الفرص المتاحة لشبان الشعوب الأصلية، وذلك في إطار استراتيجيتها الإنمائية التي تقلل من انبعاثات الكربون.

٦٧ - وقال إن غيانا احتفلت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشهر تراث الهنود الأمريكيين. واغتنمت هذه المناسبة لإعادة التأكيد على دعمها للمحافظة على لغات الشعوب الأصلية. ويولى حالياً اهتمام خاص، في إطار برنامج إعادة إحياء لغات الهنود الأمريكيين، للغتي الأراواك والواروس اللتين يتهددهما أشد خطر بالاندثار.

٦٨ - السيد ميسا غوادرا (بيرو): قال إنه يوجد في بيرو ٥٢ شعباً من الشعوب الأصلية وأنها تسهم إسهاما لا يُقدر بثمن في ثقافة البلد وهويته. وتعزز وزارة الثقافة المركز المتساوي للشعوب الأصلية وحقوقها وتكفلها وفقاً للإعلان والصكوك الدولية الأخرى. وتعمل حكومته جاهدة على الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. وقد سُن في عام ٢٠١١ قانون يتعلق بالمشاورة المسبقة، مما يجعل بيرو واحدة بلدان المنطقة السبَّاقة إلى تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) في هذا المجال. وأضاف أن ست مشاورات عقدت في هذا الإطار حتى ذلك التاريخ. ومن المقرر عقد ١٠ مشاورات إضافية بشأن السياسات الوطنية و ١٨ مشاورة أخرى بشأن تنمية قطاع الهيدروكربونات في عام ٢٠١٥.

٦٩ - وصدر في عام ٢٠١١ قانون اللغات، الذي يجعل من لغات الشعوب الأصلية لغات رسمية في المناطق التي ينحدر غالبية سكانها من تلك الشعوب. وتعكف حكومته منذ عام ٢٠١٢ على تدريب مترجمين تحريريين وفوريين على لغات الشعوب الأصلية المنطوقة في البلد، البالغ عددها ٣٤ لغة، وقد حصل ٢١٤ مترجماً فورياً الآن على الاعتراف الرسمي. كما أطلقت حكومته برنامج ''اللغات الحية'' لإنقاذ اللغات المهددة بخطر الاندثار.

٧٠ - وفيما يتعلق بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها، أفاد بإنشاء خمس محميات تغطي حوالي ٣ ملايين هكتار لحماية السكان الذين يعيشون في عزلة أو الذين بدأ الاتصال

بهم، ومن المقرر إقامة خمس محميات إضافية. وأُنشئ في عام ٢٠١٤ سجل للسكان الذين يعيشون في عزلة أو الذين بدأ الاتصال بهم، وسجلٌّ لمحميات الشعوب الأصلية، بهدف جمع البيانات من اتخاذ تدابير حماية جيدة الاستهداف، وتلبية احتياجات أبناء الشعوب الأصلية ومجتمعاتها على نحو أفضل. وتبذل جهود أيضاً لمكافحة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية وتسريع عملية إصدار سندات ملكية الأراضي كجزء من استراتيجية حكومته الشاملة لمعالجة المسائل التي تمس السكان الأصليين.

٧١ - وأضاف قائلاً إن طرق حياة الشعوب الأصلية ومعارف أسلافها مفيدة في تحقيق التنمية المستدامة في تناغم مع الطبيعة؛ ويحث وفده الدول على الاعتراف بالمساهمة القيمة للشعوب الأصلية من خلال إدماجها في إطار أهداف التنمية المستدامة.

٧٢ - السيد غائبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية وتنفيذ السياسات على أرض الواقع. وقد أتاح المؤتمر العالمي فرصة فريدة لإعادة التأكيد على حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها حقها في التنمية وفي الاعتراف بمساهمتها المتميزة في الحضارة الإنسانية. وتتضمن الوثيقة الختامية التزامات ذات منحى عملي لتهيئة بيئة تمكينية من أجل تعزيز هذه الحقوق وحمايتها، ويمكنها أن تُحدث تغييراً حقيقياً في حياة الشعوب الأصلية. وليتحقق ذلك، يجب الوفاء بالالتزامات بنية حسنة ودعمها بالموارد اللازمة وببناء القدرات والمساعدة التقنية، بهدف تحقيق نتائج بعيدة المدى وتحويلية ودائمة.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن الشعوب الأصلية هي في صميم الخطاب بشأن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وقد حرمتها الانتهاكات المستمرة لحقوقها وسلب أراضيها ومواردها من المعايير الدنيا اللازمة للعيش بكرامة. وللشعوب الأصلية الحق في تحديد ووضع أولوياتها واستراتيجياتها من أجل ممارسة حقها في التنمية. ويجب إيلاء العناية الواجبة لجميع حقوقها عند تجميع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٤ - وأعلن ترحيب جمهورية إيران الإسلامية بمقترح الأمين العام الداعي إلى إعلان عقد دولي ثالث للشعوب الأصلية في العالم. وأعرب عن أمله في أن يحرز تقدم في السنوات القادمة في ضمان زيادة فرص استفادة الشعوب الأصلية من العدالة، وعدم تمثيلها بأعداد مفرطة في السجون، ومشاركتها على نحو أتم في عمليات انتخاب الحكومة وهيئات صنع القرار الأخرى. وفي هذا الشأن، ينص الإعلان على مبادئ قيمة يُسترشد بها في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها.

٧٥ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن ماليزيا تسعى لأن تصبح أمة متقدمة ومرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى ضمان استفادة جميع أفراد مجتمعها المتعدد الثقافات والأوجه، بمن فيهم الشعوب الأصلية، من منافع التنمية على قدم المساواة. وتتمتع الشعوب الأصلية بالحماية على قدم المساواة مع باقي السكان بموجب الدستور والقوانين الأخرى ذات الصلة، بما فيها قانون الشعوب الأصلية لعام ١٩٥٤. وعلى غرار دول أخرى، تواجه ماليزيا تحديات تحقيق التوازن في مجال تعزيز التنمية وضمان عدم تخلف الشعوب الأصلية عن الركب في خطة التنمية الوطنية. وتواصل ماليزيا تنفيذ برامج شمولية وجامعة وتشجيع المشاركة المباشرة للشعوب الأصلية، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأهمية المحافظة على ثقافاتها وتقاليدها في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي السريع. وقد نفذت حكومته برامج مدرة للدخل وأنشطة زراعية تجارية صممت خصيصاً للشعوب الأصلية، من أجل تحفيز تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وأسهمت تلك المبادرات

إسهاما كبيرا في نجاح ماليزيا في تقليص معدل الفقر لدى الشعوب الأصلية، الذي انخفض من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة فقط في عام ٢٠١٠. والهدف الآن هو خفض مستوى الفقر إلى ٢٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٧٦ - واعترافا بأن سبل عيش الشعوب الأصلية وقيمها الروحية وتنظيمها الاجتماعي وهويتها وثقافتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأراضيها، تجري حكومته سلسلة من المشاورات مع السلطات الحكومية والوكالات ومجموعات الشعوب الأصلية، بعد صدور تقرير في آب/أغسطس ٢٠١٣ عن حقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأراضي، أورد ١٨ توصية قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتوجت هذه المشاورات جلسات الاستماع العامة التي عقدت على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠١٢ بشأن مسألة الحقوق في الأرض. وستواصل ماليزيا سعيها لإدماج الشعوب الأصلية في صلب المجتمع والتنمية الوطنية، عن طريق التشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الشعوب الأصلية نفسها.

٧٧ - السيد سكابيني ريتشياردي (باراغواي): قال إن باراغواي مجتمع يقوم على تمايز الثقافات وتعددها. وتشكل الشعوب الأصلية ٢ في المائة من السكان، وهي تنتمي إلى ١٩ مجموعة عرقية موزعة على ٤٩٦ مجتمعاً محلياً على الصعيد الوطني. ومن بين السمات التي تنفرد بها باراغواي كونها تستخدم لغتين رسميتين، إحداهما، وهي الغوارابي، لغة من لغات الشعوب الأصلية. وباراغواي فخورة بتراث شعوبها الأصلية، الذي أدى وسيظل يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الهوية الثقافية للبلد.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن قانون باراغواي يحمي مجتمعات الشعوب الأصلية. وقد أبطل الدستور مبدأ ''الاكتشاف''، وهو يعتبر الشعوب الأصلية كمجموعات ثقافية كانت موجودة قبل تشكيل دولة باراغواي ويحمي حقها في الملكية الجماعية للأرض بهدف حماية وتطوير أساليب عيشها. كما يكفل حقها في المشاركة في السياسة وفي صنع القرارات التي تمسها.

٧٩ - وأردف قائلا إن الشعوب الأصلية، باعتبارها واحدة من المجموعات الضعيفة في البلد، حظيت باهتمام خاص في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠، التي تركز بالتحديد على الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي. ويشكل انعدام فرص الحصول على الأراضي مشكلة عويصة، بيد أن معهد باراغواي للشعوب الأصلية تمكن من نزع ملكية ١٤ ٠٠٠ هكتار من أجل إعادة أراضي الأسلاف إلى مجتمع ساوهوياماخا. وستواصل حكومته تنفيذ سياسات ترمي إلى زيادة فرص حصول الشعوب الأصلية على الأراضي، بما يكفل لها الأمن الغذائي والإسكان والماء الصالح للشرب وإتاحة المزيد من خدمات الصحة والتعليم بهدف تحسين وضعها بطريقة عاجلة وشفافة ومناسبة من الناحية الثقافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.